

تقرير

تعضي مناقصات إدارة النفايات ببطء شديد، على إيقاع المفاوضات الجارية "تحت الطاولة" من أجل توزيع العقود وربوعها بين اللاعبين الرئيسيين. مجلس الإنماء والإعمار، المتفرد بإعداد دفاتر الشروط وإجراءات التلزم، يدير "اللعبة" كعادته، وهو تجاوز كل المهمل المنصوص عليها في قرارات مجلس الوزراء، في حين تغيب وزارة البيئة، ليس عن مسؤوليتها في هذا المجال، بل عن فرض تطبيق القانون لجهة إنجاز دراسات التقييم البيئي قبل المباشرة في إنشاء المكبات على الشاطئ ودرم البحر.

مناقصات النفايات: إدارة توزيع الربوع



تتكمّن سوكلين عن موقفها في مشاركتها في مناقصة الكس والجمع (مروان طحطم)

هديك فرفور

مؤخراً، بوشر العمل الفعلي لإنشاء المطمر المؤقت في الكوستابرافا، بعدما فازت شركة "جهاد للتجارة والتعهدات" بالمناقصة. وبحسب رئيس الشركة جهاد العرب، فإنه "عند منتصف الأسبوع المقبل، نكون قد دخلنا مرحلة الإعداد الفعلي لإنشاء المطمر"، على أن يستغرق إنشاء الخلايا الأولى للمطمر نحو أربعة أشهر. خلال هذه المدة، سيستمر تكديس النفايات في الموقف المؤقت (الباركينغ) الذي يقع ضمن حرم مطار بيروت الدولي، من دون أن تتصّح آلية مواجهة التدايعيات المرتقبة على سلامة الطيران المدني جراء استقطاب النفايات للطيور، ومن دون أن تُحدد آلية لإدارة عصارة النفايات المتراكمة أو الغاز المتصاعد منها.

بدأ إنشاء المطمر قبل انتهاء دراسات تقييم الأثر البيئي التي لم تُنجز بعد، وقبل الانتهاء من مناقصة الإشراف على مهمات إنشاء هذا المطمر. في

الواقع، باستثناء مناقصة مطمر الكوستابرافا، لم يُعرف مصير المناقصات الأخرى المتعلقة بخطة الحكومة لمعالجة وضع النفايات المنزلية الصلبة التي أقرتها في 2016/3/12.

أكثر من شهر مضى على انتهاء مهلة إعداد المناقصات التي حددها القرار الوزاري، ومجلس الإنماء والإعمار لم يُنه إجراء المناقصات بعد. ومن المتوقع أن يعلن المجلس، اليوم، نتائج مناقصة أشغال الحماية البحرية ومعالجة جبل النفايات وإنشاء المركز المؤقت للمطمر في منطقة برج حمود. تُرافق إعلان نتائج المناقصة أجواء "مشبوهة" تشي بمحاصصات تم التوصل إليها في الاجتماعات الأخيرة. وبحسب مصادر مطلعة على الملف، فإن المفاوضات على المنافع بقيت حتى النفس الأخير، لعب فيها حزب الطاشناق دوراً بارزاً، مُشيراً إلى أن الشركات المتوقع فوزها في المناقصة "معروفة". في إشارة إلى تلزم المقاول جهاد العرب مناقصة مطمر برج حمود أيضاً.

ينفي العرب في حديثه إلى "الأخبار" مشاركته في المناقصة، إلا أن المصادر نفسها تشير إلى "تمويه مشاركة العرب عبر شركة أخرى"، علماً بأن مصادر أخرى تتحدث عن "حظوظ شركة خوري للمقاولات في الفوز في المناقصة".

في ما خص مناقصة الكس والجمع والنقل التي كان مقرراً الإعلان عن نتائجها أمس، فقد جرى تأجيلها إلى الأسبوع المقبل إلى حين اتخاذ بلدية بيروت القرار النهائي المتعلق بالمقبول لجلسة المجلس البلدي. هذا الأمر تؤكده مصادر بلدية بيروت، إذ تقول إن البند المتعلق بإدارة النفايات مطروح على جلسة المجلس المقبلة مطلع الأسبوع المقبل.

في هذا الوقت، لا تزال شركة "سوكلين" مُتكتمة على موقفها من مشاركتها في المناقصة، بعدما امتنعت عن المشاركة في المناقصتين المتعلقتين بإنشاء المطامر بحجة "عدم خبرتها في الإنشاءات البحرية". تكتفي المسؤولية الإعلامية للشركة باسكال نصار بالقول إن "الشركة لا تزال تدرس خيارها في المشاركة". أما في ما يتعلق ببقية المناقصات،

تصدير النفايات أيضاً وايضاً

كشفت حملة "طلعت ريحتكم"، أمس، عن معلومات متداولة في شأن مشروع اتفاق بين لبنان ومدينة "Umdoni" في جنوب أفريقيا لاستيراد النفايات الصلبة من لبنان. واستندت الحملة إلى تقرير صحفي صدر في صحيفة Sunday Times في الأول من الشهر الماضي. وطلبت الحملة من وسائل الإعلام المساندة للتحقق من الخبر، لافتة إلى أن الشركة المعنية بالاتفاق تدعى «Veriworkz Trading»، متسائلة: «هل نحن أمام شينوك جديدة؟ وهل لهذه الفضيحة علاقة بطلب بلدية بيروت الانسحاب من المناقصة؟».

يأتي هذا الخبر بعدما أثار الصحف الروسية الشهر الماضي خبر طلب شركة الغاز الروسية "ستروي غاز" ترخيصاً في روسيا لنقل النفايات من لبنان إلى منطقة "كراسنو دار" من أجل إعادة تدويرها.

تقرير

مجارير الكورة والقلمون: إلى «بحر الميناء» دُر

نأريمان الشمعة

ما الذي يجري عند دوار السلام على المدخل الجنوبي لمدينة طرابلس؟ حفر جديدة أضيفت إلى الحفر المزمنة التي خلفتها مشاريع سابقة لا تعرف النهايات. بحسب المعلومات يجري حالياً تمديد شبكتين للصرف الصحي من الكورة والقلمون لتتصلا بشبكة الصرف الصحي لمنطقة الضم والفرز الجنوبي، ومنها إلى البحر في الميناء، فيما محطة التكرير هناك لم تُحجّر بعد.

تبدأ الحكاية من الكورة والقلمون لـ«تصل» إلى طرابلس. فالحفر الجديدة التي ظهرت على الطريق منذ أسابيع، تهدف، بحسب مصادر مطلعة في البلدية، إلى إنشاء شبكة

«جمع وجزّ للصرف الصحي من الكورة والقلمون إلى محطة تكرير المياه المبتذلة في طرابلس، على أن تدخل من جهة البحصاص باتجاه شارع القدس، ومن ثم بولفار الشهيد محمد شطح، لوصولها مع شبكة الصرف الصحي لمنطقة الضم والفرز الجنوبي». توضح المصادر نفسها أن هذه الشبكة «ستستقبل شبكتين: الأولى لمشروع خط الصرف الصحي الرئيسي الواصل بين طرابلس ورأسمسقا، والثانية مشروع شبكات المياه المبتذلة لجزّ الصرف الصحي من منطقة القلمون وجوارها إلى محطة التكرير في طرابلس».

هذا هو الهدف. لكن ما يحصل على أرض الواقع ليس بالضرورة أن يكون «مطابقاً للمواصفات». فهذه الشبكة

يفترض أن تصبّ في المحطة. وبما أن المحطة لم يكتمل العمل بها بعد، حتى هذه اللحظة، بسبب اعتراضات الأهالي على تكلفتها العالية ومخاطرها البيئية لشدة قربها من الأماكن السكنية، فثمة سؤال يطرح هنا: إلى أين ستذهب تلك المياه الإسنة؟ وكيف ستُصرف؟

بالعودة إلى الشبكتين، لا بدّ من الإشارة أولاً إلى أن الشبكة الأولى الآتية من الكورة، والتي تقارب تكلفتها 12 مليون دولار، وتغطّي أكثر من 21 بلدة كورانية، كان يجدر أن تصل إلى محطة المعالجة، وهي المحطة التي كان مقرراً إنشاؤها في نطاق بكفتين العقاري بتمويل فرنسي، «ولكن نتيجة خوف الأهالي من سوء إدارة المحطة، وما قد ينتج

الفرز من المصدر، لم تُنجز اصلاً، فضلاً عن استثناء قضاءي الشوف وعاليه من الخطة، إذ إنه لم يُحدّد بعد موقع لإنشاء المطمر المتعلق بنفايات هذين القضاءين، ولا سيما في منطقة إقليم الخروب، حيث تتزايد أزمة تراكم



بلدية بيروت ستبتّ قرار إدارة نفاياتها الأسبوع المقبل



النفايات والعجز عن إيجاد حل. يرى الخبير البيئي ناجي قديح أن ما يحصل في "الكوستابرافا" حالياً هو أشبه بـ"مكبّ عشوائي ولكن بصورة محسنة" ويشرح: "ما دام لا يوجد إدارة لعصارة هذه النفايات ولا للغازات المتصاعدة منها، يبقى هذا الموقف يُشبه مزبلة مُقامة داخل حرم مطار بيروت". ويُضيف قديح في هذا الصدد: "بحسب المواصفات الأميركية، فإن أي معالجة لإدارة النفايات يجب أن تبعد عن المطار المدني 5 كلم على الأقل". ماذا عن الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها رئاسة المطار في هذا الصدد؟ يعطّق قديح: "تُتخذ الإجراءات الاحترازية لتفادي الخطر، لكننا نقوم نحن بالتسبب بالخطر وبإجراء

منها من تلوث، منعوا إنشاءها، ففكرت المياه المبتذلة تجري في الهواء الطلق لسنوات طويلة، قبل أن تصبّ في بالوع بكفتين، ومنه إلى وادي هاب، لتلوث المياه الجوفية في مناطق الكورة وطرابلس». يومذاك، علت الصرخة، فاستجاب مجلس الإنماء

والإعمار للمطالبة بإلغاء قرار إنشاء المحطة وتحويل أموالها لإنشاء شبكة لجزّ مجارير قضاء الكورة إلى محطة تكرير المياه المبتذلة في طرابلس. أما الشبكة الثانية الآتية من القلمون، وتبلغ تكلفتها 16 مليون دولار، فقد ثارت حولها تساؤلات كثيرة عن جدوى الجزّ من القلمون إلى طرابلس، في الوقت الذي توجد فيه محطة معالجة وتكرير بين بلديتي أنفه وشكا، وهو المكان الأقرب للقلمون من طرابلس.

هاتان الشبكتان الجاري تنفيذهما، يفترض وصلهما مع شبكات الصرف في «الضم والفرز». غير أنّ ما يحدث اليوم، أنّ شبكة الضم والفرز نفسها غير موصولة بمحطة التكرير في طرابلس، بسبب تعديلات منطقتي